غـــرفـــة الشرقـيـة
ASHARQIA CHAMBER

إخلاء مسئولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤولية [illegible] الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون اشعار مسبق.

دور تنافسية المنطقة الشرقية
في تحقيق أهداف وطموحات رؤية المملكة 2030

قطاع الشؤون الاقتصادية

مركز المعلومات والدراسات

مايو 2019م

إخلاء مسئولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

إخلاء مسئولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعي غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

قائمة المحتويات

مقدمة : 3

القسم الأول : الاطار التعريفي للتنافسية الدولية ومحدداتها 4

القسم الثاني : تنافسية مناطق المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030..... 6

القسم الثالث : تنافسية الاقتصاد في المنطقة الشرقية..... 8

القسم الرابع : مساهمة المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف خطط المملكة التنموية..... 11

القسم الخامس : إجراءات تعزيز تنافسية اقتصاد المنطقة الشرقية..... 13

مصادر البيانات 15

إخلاء مسئولية

أعدت هذه التقرير لأغراض المعلومات العامة فقط، وقد تم إعداده بناءً على المعلومات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية. ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن. وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الحداثة أو الملاءمة أو حداثة المعلومات. ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مقدمة

تعد المنطقة الشرقية أحد أهم روافد جذب الاستثمارات العالمية إلى المملكة، فهـي بحق عاصمة الصناعات الخليجية، لتنافسـية مقوماتها الاقتصـادية، ولتنوع مواردها الطبيعية، ولثروتها البشـرية، ولأهميتها الصـناعية، كما أن موقعها الجغرافي جعلها منفذاً سهلاً لأسواق أوروبا وآسيا وأفريقيا، كذلك يتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية.

وتتصف المنطقة الشرقية بخصائص اقتصادية مميـزة، فهـي أكبـر منطقة نفطية فـي العالم، وتتركز فـيها النشاطات الاقتصـادية المتعلقة بالنفط من تنقيب وتكرير وتسـويق، إلى صـناعات تجميع الغاز الطبيعي، كما أنها إحدى القلاع الصناعية الكبـرى على مستوى الشرق الأوسط، ومركزاً للصناعات البتروكيماوية على مستوي العالم، كذلك فالمنطقة الشرقية تعد مقصداً سياحياً عالمياً، فهـي تجمع ما بين الشواطئ السياحية الحديثة، والواحات الخضراء الواسعة، والصحارى الهادئة والاثار التاريخية، مما جعلها إحدى مناطق المملكة الأكثر تطوراً، والأعلى تنمية، والأفضل أداء، الأمر الذي يعزز مستويات مؤشراتها التنافسية، ويرشحها لأن تكون وجهة جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وانطلاقاً من رؤية غرفة الشرقية لمزيد من الريادة والتميز في خدمة مصالح قطاع الأعمال، وتفعيلاً لرسالتها في التميز والجودة لتلبية تطلعات القطاع الخاص، والإسهام الفاعل لتنمية المنطقة اقتصاديا، ولحاجة المنطقة لبرامج عملية ومباشرة لتسويقها اقتصاديا وتسهيل إجراءات الاستثمار فيها، فقد قامت الغرفة بإعداد هذا التقرير للتأكيد على دور المنطقة في تنفيذ اهداف وطموحات المملكة التنموية لدعم تنافسية المنطقة الشرقية، حيث أصبح مفهوم التنافسية من المفاهيم التي تحظى باهتمام متزايد في دول العالم، وخاصة في ظل العولمة التي تعتمد فيها الدول على قدراتها التنافسية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، ولزيادة رفاهية شعوبها، وفيما يلي استعراض بشيء من التفصيل دور تنافسية المنطقة الشرقية في تحقيق اهداف وطموحات رؤية المملكة 2030.

القسم الأول

الاطار التعريفي للتنافسية الدولية ومحدداتها

أولاً: الاطار النظري لمفهوم التنافسية الدولية

- يتميز مفهوم التنافسية بالديناميكية المستمرة، وتغيره مع تغير حركة التطور الاقتصادي العالمي. فقبل عقود قليلة، كانت التنافسية ترتكز على التجارة الخارجية، ثم تحول الاهتمام إلى التصنيع، وبعد ذلك كانت التقنية هي محور التنافسية، إلى أن أصبحت التنافسية مرتبطة حالياً بالقدرة على تحسن مستويات المعيشة.
- تتعدد التقارير العالمية التي تناولت قياس التنافسية من خلال العديد من المؤشرات التي تغطى عدد كبير من دول العالم، ومن هذه التقارير ما يلى :

✓ تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي WEF حيث يقوم بإصدار تقرير التنافسية العالمية GCR ، ويستند إلى عدد كبير من المؤشرات موزعة على ثمانية عوامل: الانفتاح، الحكومة، المالية، البنية التحتية، التقانة، الإدارة، العمل، المؤسسات.

✓ مؤشرات صندوق النقد الدولي IMF والذى ينشر عدد محدود من المؤشرات مثل: أسعار الصرف الحقيقية المستندة إلى مؤشرات أسعار المستهلك، قيمة وحدة التصدير للسلع المصنعة، السعر النسبي للسلع المتداولة وغير المتداولة، تكلفة وحدة العمل في الصناعة التحويلية.

✓ تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التنافسية الدولية بأنها: القدرة على انتاج السلع والخدمات التي تواجه المنافسة والمزاحمة الخارجية، مع الحفاظ على توسيع وزيادة الدخل المحلي الحقيقي، وزيادة نصيبها السوقي في الأسواق الدولية.

✓ كذلك فوفقاً لمعهد التنافسية الدولية، فالتنافسية هي: قدرة البلد على الانتاج على نطاق أكبر وبكفاءة عالية، مما يحقق جودة أعلى وتكلفة أقل للإنتاج، بالإضافة إلى التحول نحو انتاج السلع ذات المكون التكنولوجي المرتفع، واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توفير بيئة أعمال جيدة؛ مما يمكن الدولة من الحصول على عوائد مرتفعة، تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفاع معدل النمو الاقتصادي مصحوباً بالتنمية البشرية.

- لذا لا يوجد تعريف محدد لمفهوم التنافسية، لكن التعريف الشائع للتنافسية هو "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحاً فـــي الأسـواق العالمية، وتحافظ على متوسـط نصيب الفرد من الدخل القومي " ويرتبط هذا المفهوم ارتباطاً وثيقا ببيئة الأعمال المواتية التـــي تمكن الأنشـــطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية، ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى القومي.

ثانياً: مؤشرات قياس التنافسية الدولية

- تكفُل مؤشـرات قياس التنافسـية الدولية معلومات مهمة تسـاعد على مواجهة تحديات التنمية الاقتصـادية، كما أنها تقدم تحليلاً نظرياً دقيقاً لكل العوامل التـي تؤثر فـي النمو الاقتصادي للدول، وتتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتـي توضح فـي مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، نذكر منها:

✓ **مؤشـرات جزئية**: وتتمثل فـــي : نمو الإنتاجية، والدخل الحقيقي للفرد، سـعر الصـرف، رصـيد الحساب الجاري، وتركيب الصادرات والحصة السوقية.

✓ **مؤشـــرات موســـعة**: حيث أن هناك العديد من المنظمات والهيئات الدولية تُعد دورياً تقارير عن التنافسية، تتضمن مؤشرات مختلفة تهدف إلى تصنيف دول العالم، ومن هذه المنظمات والهيئات المعهد العربي للتخطيط، والذي يعتمد في تقييمه لتنافسية الدول، وهي نوعين من المؤشرات، وهما :

✓ مؤشر التنافسية الجارية: حيث يعبـــر عن العوامل الآنية أو الظرفـــية للتنافسية، إذ يضم : بيئة الأعمال والجاذبية، الأسواق والتخصص، الأداء الاقتصادي الكلي، والإنتاجية والتكلفة.

✓ مؤشر التنافسية الكامنة: ويعبـــر عن العوامل المستديمة للتنافسية، ويشمل: الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية، البنية التحتية والتكنولوجية، رأس المال البشري.

القسم الثاني

تنافسية مناطق المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030

أولاً: آفاق تعزيز تنافسية مناطق المملكة في ظل رؤية السعودية 2030

- لقد قامت المملكة العربية السعودية في عام 2016م بتدشين رؤية 2030، متضمنة لعدة مبادرات طموحة لإعادة هيكلة الاقتصاد المحلي؛ والانتقال به من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع الموارد، مما سيكون له الأثر الكبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية للسوق المحلي.
- ويعد تعزيز التنمية المتوازنة في مناطق المملكة، هو المدخل الرئيس لتفعيل خطط المملكة التنموية والتحول الى اقتصاد متنوع الموارد، عن طريق رفع الناتج المحلي لتلك المناطق، بتعظيم الاستفادة من الموارد الطبيعية والسياحية والصناعية والتجارية والزراعية، في كافة مناطق المملكة.
- لذا فقد قامت المملكة بتفعيل «البرنامج الوطني لتعزيز التنافسية » الذي من شأنه دعم الجهود المبذولة لتنافسية المملكة، وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يسهم في رفع مستويات المعيشة في مناطق المملكة، عن طريق إبراز مواطن الضعف والقوة والمزايا النسبية التي تتمتع بها كل منطقة من مناطق المملكة، بهدف دعم الجهود التنموية في تلك المنطقة، من خلال تعزيز جوانب القوة، وتحسن مواطن الضعف، بالاعتماد على بيانات وحقائق ذات مصداقية وبمنتهي الشفافية.
- وتهدف تلك البرنامج بشكل أساسي الى الوصول بتنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة لمصاف أفضل الدول في العالم، وفقاً لمعايير ومؤشرات التنافسية العالمية، بمشاركة الجهات الحكومية ذات العلاقة، وبإشراف ومتابعة مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، حيث يعد هذا البرنامج من المبادرات المتقاطعة مع الجهات الحكومية كافة في برنامج التحول الوطني 2020، لضمان وضع آليات تحسين بيئة الاستثمار بالمملكة، وتطوير فرص الاستثمار في القطاعات الواعدة.
- لقد تضمنت رؤية المملكة 2030 إشارات واضحة إلى ضرورة تعزيز الوضع التنافسي للمملكة؛ إذ ورد ضمن أهدافها الانتقال من المركز 25 في مؤشر التنافسية العالمية إلى أحد المراكز ال 10 الأولى ، وبالتالي فإن تعزيز الوضع التنافسي العالمي للمملكة يتطلب تعزيز الوضع التنافسي لمختلف مناطق المملكة، وهو ما يستدعي جعلها أكثر جذباً للاستثمارات المحلية والأجنبية على حدٍ سواء، من خلال تحسن بيئة الاستثمار في مناطق المملكة كافة، مما يسهم في زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى 5.7% كأحد أهداف الرؤية، ونقل المملكة إلى المرتبة الـ20 في تقرير ممارسة

أنشـــطة الاعمال، إضـــافة إلى المســـاهمة فـــي خفض معدل البطالة من 11.6% إلى 7%، ورفع إجمالي مساهمة القطاع الخاص في إجمالي الناتج المحلي من 40% إلى 65%، بالإضافة إلى العمل على رفع تقييم المملكة فـي تقرير التنافسية العالمي من المرتبة 25 إلى 10 فـي 2030م ، وزيادة نسبة الاستثمارات المحلية من 15.6% إلى 19% فـــي عام 2030م ، وذلك من خلال تطوير وجذب الاســـتثمارات وتحســـين البيئة الاستثمارية، بالإضافة إلى توفير الحوافز ورفع مستوى الخدمات بكفاءات متمكنة وشراكات فعالة.

ثانياً: آليات تحسين بيئة الأعمال في مناطق المملكة

- حددت الاهداف العامة لرؤية المملكة 2030 آليات تحسين بيئة الأعمال فـــي مناطق المملكة، وذلك بتأسيس مناطق خاصّة فـــي مواقع منافسة وذات مقوّمات استثنائية، وبالاعتماد على المزايا التنافسيّة لكل منطقة، للنظر فـــي جدوى تأسيس مناطق خاصة لقطاعات واعدة، ومنها المناطق اللوجستية والسياحية والصناعية والماليّة وغيـــرها، من أولويات التحول الوطني، وستتمتّع هذه المناطق بأنظمة ولوائح تجارية خاصة، وسيكون من شأن ذلك تعزيز الاستثمارات النوعيّة.
- كما حددت الرؤية أدوات تحسين بيئة الأعمال عن طريق زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتسهيل اســـتثمارات القطاع الخاص، ورفع مســـتوى التنافســـية، وتهيئة القدرات اللازمة لرفع مســـتويات الخدمات المتقدمة، والتنسيق مع السلطات التشريعية لتعديل الأنظمة ذات العلاقة ببيئة العمل.

القسم الثالث

تنافسية الاقتصاد في المنطقة الشرقية

مقومات ومعطيات التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية

- تتمتع المنطقة الشرقية بالعديد من المقومات والمعطيات الطبيعية والاقتصادية التي جعلت منها أرضاً خصبة للصناعات المتنوعة، وللاستثمارات الكبرى، وفيما يلي استعراض بعض المقومات الطبيعية للمنطقة الشرقية:

1. الموقع الجغرافي المتميز للمنطقة الشرقية

- تقع المنطقة الشرقية في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية على ساحل الخليج العربي، وتمثل المنطقة بوابة المملكة إلى جميع دول الخليج الأخرى بداية من العراق والكويت في الشمال مروراً بالبحرين وقطر في الشرق، والإمارات وعمان في الجنوب الشرقي.
- تبلغ مساحة المنطقة 778479 كيلومتراً مربعاً، ما يمثل 36.2% من المساحة الإجمالية للمملكة والبالغة 2.400 مليون كيلومتر مربع.
- ويحيط بالمنطقة من جهة الغرب أربع مناطق أخرى من المناطق الإدارية للمملكة هي : منطقة الحدود الشمالية، منطقة القصيم، منطقة الرياض، منطقة نجران، وتضم المنطقة الشرقية محافظات : الدمام، الخبر، الإحساء، الجبيل، حفر الباطن، القطيف، الخفجي، رأس تنورة، بقيق، النعيرية، قرية العليا.

2. السكان في المنطقة الشرقية

- وفقاً للبيانات الرسمية حول سكان المنطقة الشرقية، فقد بلغ إجمالي عدد سكانها حوالي 4.9 مليون نسمة، حتى منتصف عام 2017م، ما يمثل نسبة 15.1 % من إجمالي سكان المملكة الذي بلغ حوالي 32.6 مليون نسمة، في نفس العام، ويقدر عدد السكان السعوديين في المنطقة الشرقية بحوالي 3.1 مليون نسمة، في حين يوجد بها حوالي 1.8 مليون نسمة من السكان غير السعوديين.
- شكل السعوديون ما نسبته 64.1% من إجمالي سكان المنطقة الشرقية، حتى منتصف عام 2017م، في حين بلغت نسبة السكان غير السعوديين 35.9% من إجمالي سكان المنطقة الشرقية، في نفس العام.

تقديرات سكان المنطقة الشرقية، خلال الفترة (2010 - 2017م)

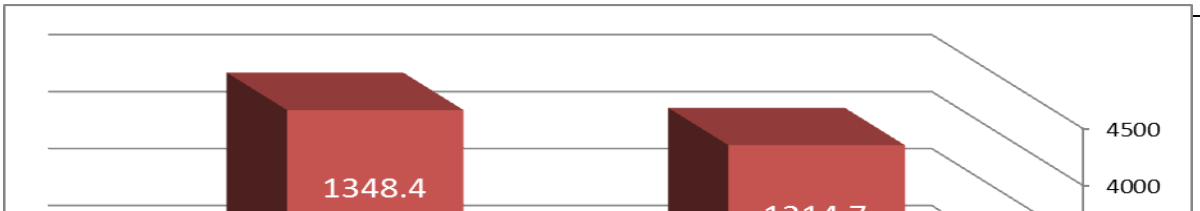

المصدر: هيئة العامة للإحصاء

3. الموارد الطبيعية

- يتوافر في المنطقة الشـرقية العديد من الموارد الطبيعية ذات الأهمية البالغة من الناحية الاقتصـادية، مثل المواد الخام الزراعية كالقمح والتمور والفواكه وبعض الخضروات، والتـي يمكن استخدامها كمدخلات فـي العديد من الصناعات الغذائية، بالإضافة لتوافر الثـروة السمكية بأنواعها المختلفة والتـي يمكن استخدامها في العديد من الصناعات.

- وفـيما يتعلق بالموارد المعدنية، فالمنطقة الشرقية تحتوى على العديد من الثـروات الطبيعية المعدنية خاصة اللافلزية ذات الأهمية الكبيـرة لقطاع التشـييد والبناء مثل الحجر الطيني والحجر الجيـري وترسـبات ملح الطعام، والتي يمكن استخدامها كمدخلات في صناعات مختلفة كصناعة الإسمنت والسيراميك والصناعات الخرسانية وأحجار البناء وملح الطعام والزجاج والخزف، وغيرها.

- هذا بالإضافة إلى ما تقوم بإنتاجه الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومنتجات مصانع تكرير البتـرول، وجميعها يمكن استخدامها فـي العديد من الصناعات التحويلية المعدنية والبلاستيكية والكيماوية والأسمدة الزراعية والملابس الصناعية والجلود الصناعية، وغيرها من الصناعات.

4. عناصر القوة في المنطقة الشرقية

- الاستعداد التقني.
- تطور الأعمال.
- التمويل وتحقيق الأرباح.

5. جودة الخدمات الكهربائية وتنوع مصادر المياه

- يتم توفير الطاقة الكهربائية في المنطقة الشرقية من محطات توليد غازية في الدمام والجبيل والقيصومة والسفانية والعثمانية وشدقم، والجعيمة، ومحطتين لتوليد الكهرباء بالديزل في سلوى والرقعي ومحطتين بخاريتين في غزلان والقرية، ويوجد بالمنطقة مجموعة من محطات المحولات 230 ك.ف ، 115 ك.ف منتشرة في جميع أنحاء المنطقة، ومنها محطات الخرسانية، النعيرية، حرض، وكذلك محطات حفر الباطن، اللصافة، قرية العليا، الصرار، عين دار، يبرين، الشملول، الرفيعة وغيرها، وجميع هذه المحطات ترتبط بخطوط نقل كهربائي 230 ، 115 ك.ف، كما ترتبط المنطقة بمنطقة الرياض بخطوط نقل 380 ، 230 ، 110 ك.ف. إضافة إلى ذلك فإن محطات التحلية تسهم بجزء آخر من الطاقة الكهربائية للمنطقة الشرقية.
- تعتمد المنطقة الشرقية في توفير مياه الشرب على مصدرين هما المياه الجوفية والمياه المحلاة، ويوجد بالمنطقة الشرقية عدة محطات لتحلية المياه المالحة على ساحل الخليج العربي من أهمها وأكبرها ثلاث محطات في مدن الجبيل والخبر والخفجي، وقد بلغت كمية المياه المنتجة بمحطة تحلية الجبيل نحو 396.8 مليون متر مكعب عام 2017م، كما بلغت نحو 166.9 مليون متر مكعب بمحطة تحلية الخبر، كذلك بلغت نحو 7 ملايين متر مكعب بمحطة الخفجي، في العام نفسه.

القسم الرابع

مساهمة المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف خطط المملكة التنموية

مساهمة المنطقة الشرقية في تحقيق أهداف روية المملكة 2030

تسهم المنطقة الشرقية بدور كبير في تحقيق اهداف وطموحات الخطط التنموية للمملكة العربية السعودية، في كافة القطاعات وعلى جميع الاصعدة، وتبرز المؤشرات الرسمية الاتية الدور الملموس والهام للمنطقة في تفعيل رؤية المملكة 2030 :

1. قطاع البترول والغاز

- يمثل قطاع البترول والغاز أكبر وأهم الأنشطة الاقتصادية في المنطقة الشرقية، حيث يقع بالمنطقة أغلب حقول النفط والغاز المنتجة في المملكة، ومنها حقول الغوار والسفانية والوفرة والشيبة، كما أن المنطقة الشرقية تحتضن ما يعادل ربع احتياطيات العالم من الزيت الخام تقريباً، وتتولى شركة أرامكو السعودية هذا القطاع بدءاً من التنقيب والاستكشاف والاستخراج الى التجميع والمعالجة والتكرير ثم التوزيع والشحن والتصدير.
- أما قطاع الغاز فيشهد تطورا كبيرا في المنطقة الشرقية، منذ اكتشافه فيها، وهناك عدة مشروعات مشتركة بين شركة ارامكو السعودية وعدة شركات عالمية لتطوير مرافق الغاز والتنقيب والعمل علي استخدام الغاز في الصناعات المحلية، وفي توليد الكهرباء بهدف توفير كميات أكبر من الزيت لأجل التصدير.

2. النشاط الصناعي

- يأتي قطاع الصناعات التحويلية في المنطقة الشرقية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد قطاع البترول والغاز، وتضم المنطقة العديد من المدن الصناعية، في مدن الجبيل والدمام والأحساء،
- بلغ عدد المصانع المنتجة المرخصة بموجب نظامي حماية وتشجيع الصناعات الوطنية واستثمار رأس المال الأجنبي بالمملكة العربية السعودية قد 7759 مصنعاً ، وذلك حتى نهاية عام 2017م، فيما بلغ عدد المصانع المنتجة بالمنطقة الشرقية 1734 مصنعاً في نهاية العام نفسه مما يمثل 22.3% من إجمالي مصانع المملكة.

3. النشاط التجاري

- تعتمد السياسة التجارية للمملكة العربية السعودية على مبدأ الاقتصاد الحر دون أي تقييد للمبادرات الفردية أو انتقاص لدور القطاع الخاص في ميادين الأعمال ومجالات التنمية، وبمقتضى هذا المبدأ يتسق ضمان حرية الأفراد في ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية مع ترسيخ القيم الأخلاقية في التعامل التجاري، وعدم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي العام للمجتمع، أو فرض قيود على تحركات رأس المال إلا في حدود المصلحة العامة.
- ويعد قطاع التجارة من أهم القطاعات المؤثرة في حركة النمو الاقتصادي في المنطقة الشرقية، لتوفيره جميع احتياجات ومتطلبات القطاعات الانتاجية والاستهلاكية من السلع والمنتجات، ومتواكباً مع النشاط الاقتصادي المتنوع فيها، لذا فقد بلغ عدد السجلات القائمة بالمنطقة الشرقية، حتى نهاية عام 2017م نحو 192.5 ألف سجلاً، مما يمثل نحو 16% من إجمالي عدد السجلات القائمة بالمملكة حتى نهاية العام نفسه.

4. حركة البناء والتشييد في المنطقة الشرقية

- تتميز المنطقة الشرقية بانتعاش القطاع العقاري فيها لأسباب كثيرة منها : ديناميكية سكان المنطقة الشرقية، النابع من زيادة عدد سكانها ، وارتفاع حالات الزواج فيها، وتوافر الخدمات الأساسية والعامة، بالإضافة إلى توافر مقومات البنية التحتية والخدمات اللوجستية من مياه وكهرباء، ومشروعات الصرف الصحي، وتوافر الخدمات التعليمية، وخدمات الرعاية الصحية، وغيرها من المقومات والخدمات.
- بلغ إجمالي عدد رخص المنشآت التجارية في المنطقة الشرقية نحو 42 الف رخصة، مما يمثل حوالي 12.5% من عدد رخص المنشآت التجارية الصادرة في المملكة في عام 2017م.

القسم الخامس

آليات تعزيز تنافسية اقتصاد المنطقة الشرقية

- يستلزم تحقيق التنمية المستدامة بالمنطقة الشرقية الاستمرار في تعزيز الإنفاق على البنية التحتية لدعم مسيرة المنطقة الاقتصادية الناجحة، فتطوير المشاريع واستقطاب الاستثمارات الخارجية يتوقف على مدى امكانية وحجم البنية التحتية في المنطقة، فكل نجاح يتحدى المستقبل يبدأ من البنية التحتية.

- تشمل تلك التجهيزات تنفيذ تقاطعات وأنفاق وجسور جديدة لبعض الطرق والشوارع داخل المنطقة، وتحسين وتطوير لما هو قائم بهدف فك الاختناقات المرورية، واستكمال تنفيذ مشاريع السفلتة والإنارة للشوارع، وتصريف مياه الأمطار ودرء أخطار السيول، وتوفير المعدات والآليات، ومشاريع للتخلص من النفايات.

- تطوير البنية التحتية في المدن الصناعية بتزويدها بأحدث التقنيات المتطورة في العالم، وتوطينها، كما أنه من الضروري مواجهة التحديات والعقبات التي المستثمرين المبتدأين، فعلى سبيل المثال يجب أن يكون هناك اطار زمني محدد للمدة التي يتم خلالها امداد المصانع القائمة او الحديثة في المدن الصناعية بخدمات الكهرباء والغاز، لتجنب فرض غرامات عليها من قبل هيئة "مدن" بسبب تأخرها عن الانتاج لأسباب خارجة عن ارادتها، مع ضرورة توجه الهيئة نحو بحث أسباب تأخر المصانع عن الانتاج، وعدم فرض غرامات عليها في الحالات التي يرجع التأخر فيها عن الانتاج لتأخر امدادها بخدمات الكهرباء والغاز.

- تحتاج استمرارية نجاح التنمية في المنطقة الشرقية إلى الاستمرار في توسيع القاعدة الانتاجية فيها، خاصة في مجال صناعات البترول والغاز ومنتجاتها، وزيادة الطاقات الانتاجية للصناعات التحويلية القائمة، وادخال المنتجات الجديدة خاصة في صناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية والمعدنية والاجهزة والمعدات الكهربائية وغيرها.

- زيادة انشطة القطاعات الانتاجية الاخرى في المنطقة، ومن اهمها قطاعات الزراعة والسياحة والنقل والتخزين والبناء والتشييد والاسكان، من خلال تطوير البنيات الاساسية والمرافق التي تخدم هذه القطاعات.

- تحتاج المنطقة الشرقية الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية الحالية، مع زيادة توفير الخدمات الطبية عالية المستوى في التخصصات غير المتوفرة في المنطقة.

- تحتاج المنطقة الى توفير المزيد من المساكن والمجمعات والوحدات السكنية، خاصة في المواقع الانتاجية بها ، حيث يعتبر ذلك من اهم متطلبات توفير واستقرار العمالة السعودية اللازمة للمشروعات.

- وينبغي ان يتم توفير كافة الخدمات الاجتماعية والترفيهية خاصة في مناطق الجبيل وراس الزور وغيرها.

- كما أن سوق العقارات بالمنطقة سيكون أكثر استجابة لاعتبارات الجودة النوعية مع استمرار التطور في هيكلة وتنظيم السوق.

- رغم توافر العديد من المقومات السياحية بالمنطقة خاصة في مجال التراث والثقافة والحرف والصناعات الشعبية التقليدية، وكذلك السياحة الصحراوية، ورغم ذلك فلا زالت السياحة تعاني عدم كفاية الخدمات والتسهيلات السياحية، كالفنادق والشقق المفروشة والمطاعم والمدن الترفيه، كما يوجد ضعف في الجهود التسويقية، والبرامج السياحية التي من شأنها تنشيط السياحة في المنطقة الشرقية.

- يجب الاهتمام بدعم الاستراتيجية الزراعية في الشرقية الخاصة بترشيد استهلاك المياه وإدخال محاصيل حقلية ذات عائدات مجزية، وتستهلك القليل من المياه مع الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية، والعمل لتحقيق التكامل بين المناطق في المنتجات الزراعية وليست المنافسة.

- إن أهم أولويات استدامة النجاح للقطاع الزراعي في المنطقة الشرقية هو توفير المعلومات الزراعية التسويقية، لما لها من مردود إيجابي على القطاع والعاملين فيه، والتي تساعد المزارعين على تسويق منتجاتهم وتوزيعها من مناطق الإنتاج إلى الأسواق بكفاءة عالية، إضافة إلى أهمية وضع الخطط الإنتاجية والتسويقية السليمة بما يتماشى مع ذوق المستهلك.

إخلاء مسئولية
أعد هذا التقرير لتزويد المعلومات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ قرار استثماري، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة لأي غرض معين، ولا تتحمل غرفة الشرقية أي مسؤولية عن أي خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.

مصادر البيانات :

1. المصادر والمراجع :

- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، احصاءات الصناعة، 2017م.
- الهيئة العامة للإحصاء، التقرير الاحصائي السنوي، 2017م.
- غرفة الشرقية، التقرير السنوي لعام 2018م.
- جامعة القصيم، كتاب أبحاث مؤتمر دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030 .
- غرفة الشرقية، دراسة بعنوان " تنافسية الاقتصاد السعودي من واقع التقارير الدولية، سبتمبر 2016م.
- غرفة الشرقية، تقرير بعنوان " آفاق التنمية الاقتصادية في المنطقة الشرقية" ، يوليو 2011م.
- منتدى الرياض الاقتصادي، رؤية لتنمية الموارد البشرية، 2007م.

- منتدى الرياض الاقتصادي ، رفع كفاءة أداء الخدمات في الأجهزة الحكومية... مطلب أساس للتنمية، 2007م.
- صحيفة اليوم، مركز وطني لتنظيم التنافسية، عدد 2 فبراير 2019م.
- صحيفة عكاظ، مهام مركز التنافسية، عدد 6 يناير 2019م.
- صحيفة اليوم، المركز الوطني للتنافسية يرتقي بترتيب المملكة عالمياً، عدد 3 يناير 2019م.
- الشرق الاوسط، المركز الوطني للتنافسية مُحفّز مقبل للقطاع الخاص السعودي ، عدد 3 يناير 2019م.

إخلاء مسئولية

أعد هذا التقرير من غرفة الشرقية للإتاحة ما تتضمنه من معلومات وتحليلات لقطاع الأعمال والباحثين طبقاً للبيانات المتاحة من الجهات الرسمية السعودية والجهات الدولية، ولا يعد هذا التقرير توصية من غرفة الشرقية لاتخاذ أي قرار، وينبغي أخذ المشورة المالية والقانونية وغيرها من المختصين والخبراء في هذا الشأن، وتسعى غرفة الشرقية أن تكون المعلومات الواردة في التقرير كاملة ومحدثة ودقيقة، إلا أنها لا تقدم أي إقرارات أو تعهدات أو ضمانات من أي نوع كان، سواء بشكل صريح أو ضمني، فيما يتعلق بالتمام أو الكمال أو الدقة أو الموثوقية أو الملاءمة أو حداثة المعلومات، ولذلك فإن أي اعتماد على هذه المعلومات المضمنة في التقرير يكون بشكل كامل على مسؤوليتك، ولن تكون غرفة الشرقية مسؤولة في أي حال من الأحوال عن أي إجراء أو قرار يتخذ بناءً على التقرير أو أية خسارة أو ضرر مباشر أو غير مباشر أو فرصة ضائعة أو خسارة أرباح قد تنشأ باستخدام هذا التقرير ويحق للغرفة تعديل هذا التقرير أو حذفه دون إشعار مسبق.